يعرضها السياسيون الاسرائيليون والمصريون على الطاولة واضحة: بالنسبة لمصر يعني السلام وسيلة لتجسيد سياستها على كل شبر من أرض سيناء، وبالنسبة لاسرائيل تعد معاهدة السلام وسيلة لانهاء حالة الحرب مع أكبر الدول العربية، ولاستمرار السيطرة على الضفة الغربية وغزة. إن رائحة الصفقة المكشوفة التي تنتشر خلال كل جولة من مائدة المفاوضات الاسرائيلية ــ المصرية، قد قويت هذه الأيام» (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ١٨/١١/١٩٨١). أما نتائج عدم الوصول إلى اتفاق حول الحكم الذاتي، فستكون، أولاً، تعريض السلام المصري ــ الاسرائيلي إلى الخطر؛ «حيث هنالك احتمال معقول، بأن يحدث فتور شامل في علاقات السلام بين البلدين بعد الانسحاب النهائي، فيتحول السلام إلى 'حل بارد' يحافظ في إطاره، كما يبدو، على قرار متبادل بالامتناع عن الحرب... وحسب المفهوم المنتشر اليوم على المستوى الوزاري في اسرائيل، فإن استمرار السيطرة على الضفة الغربية وغزة، أهم بكثير من علاقات سلام نشطة بين اسرائيل ومصر» (**المصدر نفسه**). والنتيجة الثانية لعدم تحقيق اتفاق كهذا ستتمثل «في استمرار ما تشكله المشكلة الفلسطينية من مضايقة للمجتمع الاسرائيلي، ومن ضغط دولي على الحكومة. وفي حال فشل فكرة الحكم الذاتي، سيقوى تيار الاقتراحات البديلة لحل المشكلة الفلسطينية وستعدّ الولايات المتحدة نفسها معفية من التزامها تجاه كامب ديفيد» (**المصدر نفسه**).

ولتجنب هذا الوضع، يقترح البعض محاولة الوصول إلى اتفاق رسمي مع الولايات المتحدة ومع مصر قبل الانسحاب النهائي من سيناء «يصادق من جديد على أن اتفاقات كامب ديفيد، هي الوسيلة الوحيدة لحل المشكلة الفلسطينية ولتنفيذ القرارين: ٢٤٢ و٣٣٨ على حدود اسرائيل الشمالية» (زلمان شوفال، **يديعوت أحرونوت**، ٢٩/١١/١٩٨١). وقد اقترح اسحق رابين، بعد مقتل السادات، عقد مؤتمر قمة بين اسرائيل والولايات المتحدة ومصر، لإعادة التصديق على اتفاقات كامب ديفيد، إلا أن بيغن رفض هذا الاقتراح في حينه.

ويلاحظ أن احتمال تراجع الادارة الأميركية عن التزامها تجاه اتفاقات كامب ديفيد بعد الانسحاب النهائي من سيناء، وارد أيضاً في ذهن المسؤولين الاسرائيليين. فقد أعلن وزير الخارجية شامير، أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، أن اسرائيل لم تحصل على التزام خطي من الرئيس ريغان، يؤكد به تمسكه بهذه الاتفاقات، واعتبارها الأساس الوحيد لاستمرار المفاوضات في المنطقة في المستقبل (**يديعوت أحرونوت**، ١٣/١١/١٩٨١). وقد قويت شكوك اسرائيل بالرئيس الأميركي بعدما أعلن تأييده لبعض البنود في المشروع السعودي، رغم أن ما أيده قد اقتصر على ذلك البند الذي يدعو إلى التعايش مع اسرائيل. وربما تفسر هذه الشكوك تجاه نوايا الرئيس ريغان، حقيقة التهديدات الاسرائيلية العسكرية في المنطقة، خصوصاً ضد المقاومة في جنوب لبنان؛ وتصرف اسرائيل حيال المشاركة الأوروبية في قوة سيناء، ثم استعجالها توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

فبعد الإعلان عن المشروع السعودي، بدأت اسرائيل تطلق تهديداتها العسكرية في المنطقة بتوجيه من وزير الدفاع شارون. وقد قامت، أولاً، بانتهاك المجال الجوي السعودي بواسطة طيرانها الاستطلاعي معلنة انها تملك أدلة تبرهن أن السعودية دولة مواجهة تستعد من الناحية العسكرية بشكل يخلق تهديداً لاسرائيل (**هآرتس**، ١٦/١١/١٩٨١). وكشفت المصادر الحكومية الاسرائيلية أيضاً أنه، في سنة ١٩٧٧، استجاب بيغن لطلب من كارتر بوقف طيران الاستطلاع فوق السعودية، مقابل وعد منه (أي من كارتر) بتزويد اسرائيل بمعلومات استخبارية وصور ملتقطة بواسطة أقمار التجسس الصناعية حول السعودية. وتضيف هذه المصادر أن الولايات المتحدة لم تفِ بوعدها هذا، وقد قدمت اسرائيل مذكرة حول القضية بعد تولي ريغان السلطة، إلا أن الأمر لم يؤدِ إلى نتائج إيجابية، وعليه «اتخذ قرار استخدام طائرات سلاح الجو للاستطلاع في سماء السعودية، بسبب خيبة الأمل من عدم استجابة الولايات المتحدة ورفضها تنفيذ ما وعدت به» (**المصدر نفسه**).

إضافة إلى ذلك، بادرت اسرائيل إلى التهديد بتفجير الوضع من جديد في جنوب لبنان. فقد